**مداخلة الأستاذة حسيني عائشة**

قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة.

**تحت عنوان:**

 **ابعاد التشريعات العقارية الفرنسية في بداية الاحتلال وأثرها على المجتمع، سهل متيجة انموذجا.**

**مقدمة.**

 ادرك ساسة الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال ان الوسيلة الوحيدة لإيجاد أماكن واراضي لتوطين الأوروبيين بالجزائر هي انتزاع ملكيات الجزائريين تحت عدة مبررات ومنحا للأوروبيين ،ولهذا وجدوا انه لابد من فرض ترسانة من التشريعات العقارية الفرنسية الغريبة علي الجزائريين ونمط عيشهم آنذاك، ولابد أيضا من إيجاد الاعذار الكافية والذكية لتحقيقها عن طريق فرض جملة من التشريعات التي شرعت وفرضت في اطار يساهم بشكل مباشر في انتزاع الملكية من الجزائريين ، متخذة في ذلك في كل مرة عدة مبررات تدينهم وتجرمهم لعدة أسباب، خاصة منها المشاركة في المقاومة وترك أراضيهم ومعاقبتهم عليها ،ومنها أيضا ان نسبة الأراضي تفوق عدد المستغلين ،الي جانب الاستيلاء علي أملاك الأوقاف الاسلامية، واملاك الجالية التركية المهجرة ،والعناصر الوطنية المنفية في بداية الاحتلال .

 نحاول من خلال هذه الدراسة رصد التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على المجتمع الجزائري في سهل متيجة، على اعتبار ان هذا السهل يمثل الأراضي القريبة جدا من العاصمة، وقد اتخذته فرنسا مسرحا للتجارب الاستيطانية التي نفذتها في الجزائر، فهو المستوطنة الفرنسية النموذجية الاولي بعد احتلال الجزائر، فما هي التشريعات العقارية التي فرضتها فرنسا في الجزائر منذ 1830 الي غاية 1846، وكيف ساهمت هذه التشريعات في نزع ملكيات سكان السهل، وما هي اثارها عي المجتمع الجزائري؟

1. **التشريعات العقارية الفرنسية منذ بداية الاحتلال والي غاية 1846.**

 في البداية لابد من الإشارة ان فرنسا قد طبقت الي جانب القوانين والمراسيم طبقت ايضا قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ،وكلها ترمي الي انتزاع المزيد من الأراضي ومعاقبة السكان ، وتمت المحاولات الاولي للاستلاء علي الملكية العقارية في الجزائر مع بداية الاحتلال علي عهد دي برمون مباشرة بعد الاحتلال ، فقد دعا لضم أراضي البايلك واراضي الموظفين الأتراك الذين غادرو البلاد وكذلك املالك الحبوس، وهكذا فمنذ البداية وضعت الإدارة الفرنسية ايديها علي أراضي الأوقاف والمنفيين ،وقرر كلوزيل توسيع الاستيطان الي المناطق الداخلية ولهذا قاد الحملات العسكرية نحو المدية وفي طريقه استولي علي مدينة البليدة ولكن بعد مدة قصيرة انتزعت منه ،وخلال الأربع سنوات الاولي من الاحتلال تناوب علي الحكم في الجزائر ستة جنرالات كل واحد منهم كانت له نظرته وطريقة حكمه في الجزائر ،ولكنهم لم يختلفوا في امر واحد وهو دعم الاستيطان وبذل الجهد لتوطين الأوروبيين وتوسيع أراضي الاحتلال بسهل متيجة وخارجه ([[1]](#footnote-1)).

 وساهمت الفوضى التي دخلت فيها مدينة الجزائر عقب الاحتلال مباشرة، في مساعدة حكام فرنسا الأوائل خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1834 على ضبط برنامج يؤمن لهم البقاء والسيطرة ([[2]](#footnote-2))،عن طريق إيجاد الحلول لمشكلة الملكية العقارية؛ التي شكلت لهم عائقا في بداية الاحتلال، نتيجة عدم وجود أملاك شاغرة كما كانوا يتوقعون من جهة، ونتيجة ضياع الوثائق وعقود الملكية من أصحابها الشرعيين بسبب الفوضى التي سادت بعد الاحتلال من جهة أخرى ،كل هذا ساهم في انتشار ظاهرة المضاربة بالملكية، والتحايل في العقود أثناء كراء الملكيات ، فعوض كتابة العقد تحت عنوان الكراء، يجد المالك نفسه أمضى على عقد البيع أو التنازل أمام المحكمة بمبالغ زهيدة([[3]](#footnote-3)) .

 ومن جهة أخرى اجتهد الحكام في البحث عن الصيغ للاستيلاء على الملكيات العامة والخاصة، حتى مثل البحث عنها أهم انشغال للمعنيين طوال العشرين سنة التي تلت الاحتلال فملكية العقار هي الإطار القانوني والاقتصادي الوحيد الذي مكن الاستعمار الاستيطاني من العمل بمقتضاه خلال القرن التاسع عشر([[4]](#footnote-4))، ففي 8سبتمبر 1830 اصدر كلوزال مرسوما يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية، أعطى فيه لنفسه حق التسيير والتصرف فيها بالتأجير والتوزيع؛ دعمه بقرار 7 ديسمبر من نفس السنة، وألحق بموجبه أملاك البايلك وجميع الأوقاف بأملاك الدولة الفرنسية([[5]](#footnote-5))، بالإضافة إلى قرار 10جوان 1831 القاضي بضم أملاك الداي والبايات الأتراك الذين غادروا البلاد([[6]](#footnote-6))، وتلي هذه المراسيم قرارات أخرى كثيرة وهامة قضت على الملكية العقارية منها القرار الصادر في 28 ماي 1832، الذي قرر إنشاء سجلات تقيّد فيها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل البيوع والرهون العقارية التي تفوق مدتها 9سنوات؛ وقرار 1ماي 1833 الذي أمر الملاك بإيداع سندات الملكية لدي مديرية الدومين في اجل محدد، لكي تخضع للتحقيق في سندات الملكية وقصد التعرف على الأراضي التي لا يملك أصحابها سندات لضمها للملك العام أو الدومين([[7]](#footnote-7)).

 وتبع هذه القرارات مجموعة أخرى من المراسيم الأساسية والقرارات المعدلة لها، قصد التعرف على الملكية وتحديدها، ومن ثم الحصول على الملكيات العامة والخاصة التي لا يملك أصحابها العقود للتصرف فيها بحرية ومنحها للمعمرين، وقد بلغ عددها خلال الفترة الممتدة ما بين 1830\_ 1927 -صدر 68 قرار متعلق بالملكيات الزراعية وحدها ([[8]](#footnote-8))، أهمها بسهل متيجة مرسوم جويلية 1846 ([[9]](#footnote-9)).

 الهدف منها إيجاد الملكيات للأوربيين؛ الذين جاؤوا للاستيطان بالجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال، لأنهم لم يكونوا يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة ولا في الصناعة، بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا حين تحصلوا على الأراضي مجانا، كما أن دوافع الهجرة المتزايدة خلال المرحلة الأولى كانت رغبة في أن يصبحوا ملاكا للأرض دون دفع الأموال سعيا وراء تحقيق الثروات، أما عن طريق استغلال المزارع، أو عن طريق المضاربة العقارية، ومما شجع على انتزاعها أكثر وفرة الأراضي التي كانت تعتبر شاغرة لأنها غير محروثة رغم علم الحكام الأوائل بان معظم هذه الأملاك خاصة، وحتى وإن كانت عامة فهي موجهة للصالح العام للمحتاجين، معني ذلك لا وجود لأرض بدون مالك، ويمكن ايجاز هذه القرارات المهمة في هذا الجدول الموالي ،حيث رصدنا به تاريخ القرار ومهمته في نزع الملكية .

**2-جدول يبين اهم التشريعات العقارية الفرنسية منذ بداية الاحتلال والي غاية 1846 والهدف من فرضه.**

|  |  |
| --- | --- |
| **القرار** | **الخاص ب** |
| 8سبتمبر 1830 | بمصادرة الأوقاف الإسلامية |
| 7ديسمبر 1830 | ألحق بموجبه أملاك البايلك وجميع الأوقاف بأملاك الدولة الفرنسية |
| قرار 10جوان 1831 | القاضي بضم أملاك الداي والبايات الأتراك الذين غادروا البلاد |
| القرار 28 ماي 1832 | قرر إنشاء سجلات تقيّد فيها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل البيوع والرهون العقارية التي تفوق مدتها 9سنوات. |
| 1ماي 1833  | أمر الملاك بإيداع سندات الملكية لدي مديرية الدومين في اجل محدد لكي تخضع للتحقيق في وقصد التعرف على الأراضي التي لا يملك أصحابها سندات لضمها للملك العام أو الدومين |
| 24 افريل 1834 | أصدره جانتي دي بوسي بخصوص التحقيق في الملكيات  |
| 22 جويلية 1834 | ينص على الحاق الجزائر بفرنسا الذي أرسى قواعد التنظيم الإداري والسياسي لمصلحة المعمرين وهيأ الأرضية لاغتصاب المزيد من الأراضي |
| 24 جويلية 1838 | تأسيس مصلحة مسح الأراضي التي باشرت تحقيقاتها في عقود الملكية بسهل متيجة  |
| 1 ديسمبر 1840  | قرار النظام العام للمصادرة  |
| 27 يناير 1841  | الخاص بتصريح الإدارة الفرنسية بالمصادرة |
| تصريح بيجو 5 يناير 1840، و4 ماي 1840. | حول متلازمة الاستعمار والمصادرة والاستيطان في سياسة الجنرال بيجو. |
| مرسوم 1 نوفمبر 1844 | لتثبيت ملكيات الاوربيين على الأراضي التي حصلوا عليها بعد الاحتلال الي غاية 1844. |
| 31 جويلية 1845 | مرسوم حكومي يسمح للعسكريين حجز الأراضي الزراعية من القبائل الثائرة في حال حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي، الهدف منه دفع الوجهاء الي مساندة فرنسا مقابل الحصول على الاعتراف بملكية اراضيهم  |
| مرسوم 21 جويلية 1846 | إجراءات تحقيق في عقود الملكية العقارية الريفية، كل الأراضي التي لا يملك أصحابها سندات تؤل الي الدولة، ومس أيضا أراضي البور وانتزاعها بسبب عدم زراعتها. |

**.**

 **3 - مرسوم أكتوبر 1844.**

 نظرا للحركة الاستيطانية العنيفة التي عرفتها الأراضي الجزائرية الموضوعة آنذاك تحت تصرف الدومان، والتي تدخل في إطار أراضي البايلك والحبوس ؛ الصادر بشأنها القرارات التي سبق وان تعرضنا إليها، حيث صنفت بموجبها كأراضي تابعة للدومان، على هذا الأساس أدرجت ضمن الأراضي المخصصة للاستيطان، وبسبب ارتفاع الطلب على الأراضي الجزائرية مع تزايد عدد المهاجرين كان لابد من البحث عن صيغ جديدة لنزع الملكية، وقد وجدوا في الأدبيات المتوفرة منذ بداية الاحتلال المبرر المطلوب حين كانت تسعي للبرهنة على أنه لا وجود للملكيات الفردية عند الشعوب الإسلامية، وان ملكية الأرض فيها تعتبر من جملة رموز السيادة، والمالكون للأرض ما هم إلا حائزون؛ يمكن استرجاع الأرض متى تمت الحاجة إليها من طرف البايلك مالك قاعدتها وعلى هذا الأساس جاءت المراسيم الصادرة في 1844 و1846 التي صودرت بموجبها الأراضي بدعوى أنها متروكة بورا وبدون زراعة ([[10]](#footnote-10)).

 وقد تم تخصيص هذين المرسومين للقضاء على الأراضي الخاصة؛ وأراضي العرش، إضافة إلى محاولة ضبط الملكيات؛ نتيجة المضاربات العقارية التي عرفتها الجزائر سابقا بسبب عمليات الشراء غير المضبوطة، نستنتج منه أن الحكومة الفرنسية أرادت وضع حد للفوضى العقارية بالجزائر كما الغي قرار 1844 بصفة رسمية حق التصرف في أملاك الوقف، وفي الحقيقة المبادرة بانتزاعها كانت قد طبقتها السلطات الاستعمارية سابقا حسب ما ورد في سجلات الدومان، فمثلا خلال سنة 1842 وجدنا أنه تم حجز أزيد من 96 ملكية دينية خلال هذه السنة بمنطقة العاصمة وضواحيها فقط ([[11]](#footnote-11)).

 ومما جاء فيه أيضا ، أن الأراضي غير الصالحة للزراعة والمحددة المساحة، التي لم تبرر ملكيتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر ستعتبر شاغرة، وبإمكان الإدارة التصرف فيها ،حيث اشترط عليهم إرسال سندات ملكيتها التي تعود لما قبل 1830 إلى مدير المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، وإلا يتم صبها ضمن أملاك الدولة بدون محاكمة ([[12]](#footnote-12))،كما أكد بطلان شراء الأرض دون العودة إلى الدولة؛ معناه ألغت حق انتقال الملكية بين الأوربيين والجزائريين مباشرة دون الرجوع إلى الدولة، الغرض منه الإشراف على هذه العملية، ومن ثمة التحكم الجيد في عمليات انتقال العقارات وتسجيلها.

 كما صادق على المبادلات العقارية السابقة حيث منح لذاته سلطة رجعية، ومنذ هذا التاريخ فصاعدا، صار القانون الفرنسي المتحكم الوحيد في كل المبادلات التي يدخل فيها الأوربيون([[13]](#footnote-13))،وللحصول على نتائج ملموسة اثبت المرسوم شرعية ما تملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة، وأكد أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الحبوس لم يعد لها تأثير على المالكين الأوربيين كما أن الصفقات العقارية ما بين الأوربيين والجزائريين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي لاحقا ([[14]](#footnote-14))، وبهذا الشكل يمكن القول أن القصد من هذا القانون خدمة الحائزين الفرنسيين بالدرجة الأولى.

 وكانت الأراضي المزروعة تعتبر ملكا لأصحابها؛ وبالتالي استثنوا من إجراءات هذا القانون ويقصد بهم بوضوح المالكين الأوربيين لأن الجزائريين هم المعنيون بانتزاع الملكية وإذا عدنا إلى وضعية الأرض بسهل متيجة، فإننا نجد قرار الحجز قد طبق سابقا على أملاك المهاجرين والمشاركين في مقاومة الأمير عبد القادر منذ سنة 1839،وسبقها الاستيلاء على أراضي البايلك والحبوس والجالية التركية منذ بداية الاحتلال، معناه بقيت الأراضي الخاصة والأراضي الجماعية للقبائل، وقد طبق هذا القانون دون الأخذ بعين الاعتبار طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية التي كانت تفتقر للوسائل الحديثة([[15]](#footnote-15)).

 ونتج عن هذا القرار، وبالأحرى التدقيق في سندات الملكية بمنطقة الجزائر بخصوص 168 ألف هكتار الموجودة بها أن عاد منها إلى الدولة 95 ألف هكتارا، و37 ألف هكتارا عادت للأوربيين، و11500 هكتارا فقط بقيت للجزائريين حيث اعتبر فيها الكثير من أراضي المرور والحقول المستريحة ارضا غير مزروعة؛ وبالتالي انتزاعها أصبح مبررا لهذا اضطر فقدان المراعي المشاعة عددا من الجزائريينإلى بيع آخر حصصهم من الأرض والهجرة خارج السهل.

 وبفضل هذه الأراضي التي أحرزت مجانا، أمكن إنشاء و تكبير 27 قرية استيطانية جديدة في الساحل والمتيجة ([[16]](#footnote-16))،حيث جمعت الأراضي التي كانت تنزل بها القبائل للرعي والزراعة، بعد أن أثقل كاهل الفلاحين بالضرائب وقد اثر ذلك سلبا على مستوي المعيشة المرتبط في الأساس بالزراعة والرعي([[17]](#footnote-17))؛مما جعلهم يفكرون أكثر في الهجرة، وكان هذا هو الهدف المتوخي من التضييق أكثر على الجزائريين، على الرغم من أن لجنة العقود والتقسيم قد نظرت فيما بعد في هذه المسألة، إلا أنها كانت مجرد تسوية لذر الرماد إذ ما لم يتم التراجع عن هذا القرار الذي دعم فيما بعد بقرارات أخرى أكثر قسوة، منهامرسوم 31 اكتوبر1845([[18]](#footnote-18)).

 وكنتيجة لتطبيق هذا المرسوم يمكن القول انه نتج عن الاستيطان الأوربي بمنطقة العاصمة والسهل، خلال هذه الفترة وإلى غاية 1844،تأسيس38 مركزا استيطانيا بالساحل والمتيجة، منها 7 مراكز خلال 1842، و14 خلال 1843 ؛و17خلال 1844 ([[19]](#footnote-19))، ونتيجة استنفاذ الأراضي التي كانت موجودة تحت تصرف مصلحة الدومان لفائدة الاستيطان بها؛ تم التفكير في مشروع قوانين جديدة تتيح الاستيلاء بموجبها على المزيد من أراضي الجزائريين، فكان قرار 1844 بمثابة القناة الرئيسية والقاعدة الأساسية التي مرت من خلالها القرارات الأخرى في المستقبل، والتي شرعت أساسا لمعاقبة الجزائريين عن طريق عنصر هام وأساسي في حياتهم، والمتمثل في نزع الأرض وتهيئتها لتعويض العنصر المحلي بالعنصر الأوروبي.

4**- مرسوم 31 اكتوبر1845.**

 ركز هذا ا على موضوع المصادرة، أو بتعبير آخر تطبيق الحراسة القضائية على أراضي السكان

الذين يساندون المقاومين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أكد في المادة العاشرة منه أنه تطبق

المصادرة على الأملاك المنقولة وغير المنقولة للسكان المحليين الذين:

 - يقترفون أعمالا عدوانية ضد الفرنسيين، والقبائل الخاضعة للاحتلال، وفي حال ما قدموا مساعدة للمقاومة؛ أو يقومون بالاتصال مع عناصرها.

 - تركوا الأراضي التي يشتغلون فيها والتحقوا بالعدو (المقاومة).

 - كل من يغيب عن أرضه لمدة تتجاوز الثلاثة أشهر من دون إذن من السلطة الفرنسية ([[20]](#footnote-20)).

 وتطبيقا لهذا القرار تم حجز أزيد من 29 ملكية بالعاصمة والبليدة والقليعة، يقدر دخلها مجتمعة ب 14522 فرنكا حسب ما جاء في إحصائيات 25 جانفي 1846 ([[21]](#footnote-21)).

 وقد ظهرت أيضا في هذه المرحلة فكرة حصر وتحديد ملكية القبائل من الأراضي؛ كون أن القبائل تملك من الأرض أكثر من حاجتها لنشاطها الاقتصادي حسب رأيهم وخاصة أراضي المرور، وذلك في تقرير مدير الداخلية حول موضوع تأسيس قرية قرواو بالقرب من البليدة**؛** الذي يعود إلى سنة 1845([[22]](#footnote-22))، وأيضا ظهرت عند تأسيس مستوطنة بني مراد حين تم حصر عرب بني خليل، وبالتحديد حوش بن صالح في سنتي 1845- 1846 ([[23]](#footnote-23)).

 5- **مرسوم 21 جويلية 1846.**

 لضمان تسهيل انتقال الأراضي الزراعية للأوربيين، أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوم 21 جويلية 1846، الذي أعطى تفسيرا وظيفيا لحق القبائل في الأرض، خاصة وان هذه النوع كان يشمل أراضي المرور والأرض المستريحة، نظرا لنمط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للقبائل الجزائرية آنذاك ([[24]](#footnote-24))، وعلى هذا الأساس شرع مرسوم 1846؛ أن عدم زراعة الأرض سبب كاف الانتزاع ملكيتهاووضعها تحت تصرف المصلحة العامة.

 بناء على ذلك أقر هذا المرسوم أن تباشر السلطات الاستعمارية إجراءات التحقيق في عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية تتحول إلى ملكية الدولة، وقد مس هذا المرسوم أراضي البور لافتراض أنها دون مالك ؛ أي أن عدم زراعة الأرض سيكون السبب الرئيسي لانتزاعها من أصحابها أو من القبائل ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة، وتطبيقيا تم تنفيذ هدا القرار فعليا على أراضي الساحل وسهل متيجة، وسهول عنابة ووهران([[25]](#footnote-25))،التي اعتبرت بمثابة الأراضي الجيدة والجاهزة للاستيطان في هذه المرحلة.

 وتذكر بعض المراجع انه تم انتزاع 78 ألف هكتار في المتيجة لوحدها بحجة أن أصحابها غير حائزين على عقود تؤيد ملكيتهم لها، بحيث مست المصادرة 2000 أسرة، أما عملية فحص العقود ومراقبتها فإنها مست بوجه خاص مساحات قدرت 2600كلم² في سواحل الجزائر العاصمة متيجة وضواحي عنابة ووهران([[26]](#footnote-26))، واعتبرت هذه الخيانة العقارية أكبر نجاح أحرزته السلطات الاستعمارية لصالح الاحتلال ضد الفلاحين الجزائريين في نظر الفرنسيين حيث يذكر أحد القانونيين الفرنسيين في إطار الاحتفال بالذكري المئوية لاحتلال الجزائر؛ انه إذا كان هناك شيء يستحق الثناء، فلا يوجد أفضل من هذه النظرية، ـ يقصد بها القرارين العقاريين لسنتي 1844ـ 1846ـ([[27]](#footnote-27)).

 وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذين المرسومين اعتبرا القاعدة الأساسية للاحتلال العقاري الذي عرفته الجزائر لاحقا، ويعتبران أيضا بداية الانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان على أوسع نطاق، وما ساهم أكثر في التجريد الحقيقي لسكان المتيحة، وضع أجال قانونية قصيرة لإحضار عقود الملكية هذا إن توفرت أصلا، نتيجة طريقة الاستغلال المعروفة آنذاك القائمة على مبدأ الاستغلال الجماعي، وضياع الكثير منها بسبب النهب الذي عرفته الإدارات العمومية بعد الاحتلال، إضافة إلى عدم تمكن الكثير من سماع خبر القرار وحتى فهمه في بعض الأحيان كما أن الكثير منهم هاجر أما نتيجة مشاركته في مقاومة الأمير عبد القادر؛ أو خوفا من الوقوع في أيدي السلطات الاستعمارية حيث حرمت أزيد من 2000 أسرة في المتيجة من ملكياتها بعد أن جمعت في مساحة لا تتعدي 27636هكتارا([[28]](#footnote-28))، معناهأن هذين القرارين مهدا للاحتلال الواسع بالسهول الكبرى بالمنطقة الشمالية من الجزائر عموما.

 ونتيجة الأوضاع التي سادت الجزائر بصفة عامة والمنطقة على وجه الخصوص، على أثر انسحاب الكثير من القبائل التابعة للسهل إلى مناطق ابعد، مثل بعض قبائل الخشنة، وبني موسى والحجوط، لهذا يتعذر عليهم تقديم كل المستندات، إلى جانب ذلك كان من ضمن الفلاحين من عجز عن إثبات ملكيته أراضيه بسبب ضياع الوثائق أو انعدامها بالنسبة لأراضي الاستغلال الجماعي، إذن فالهدف الرئيسي من كل هذه الإجراءات المرتبطة بالتصنيف، التحقق من السندات هو نفسه بالنسبة للقرارات السابقة المرتبطة بمصادرة أراضي الدومان والأوقاف، وهو إيجاد الأراضي الكافية لإنشاء المراكز الاستيطانية، وتطوير الاحتلال على حساب ملكيات الفلاحين.

 يمكن القول أن الجنرال بيجو كان له الفضل الكبير في التمهيد للاحتلال الاستيطاني الواسع بالجزائر عموما، بناء على التشريعات العقارية الهامة والقاعدية التي عرفتها الجزائر خلال حكمه وتطبيقاتها على ارض الواقع، المبنية في جزء كبير منها على أسس السياسة العقابية المطبقة على القبائل التي قدمت المساعدة للثوار بشتى الطرق([[29]](#footnote-29))، إلى جانب اختياره أيضا للسهول الخصبة بشمال الجزائر، من اجل أن تكون القاعدة الأساسية لاستقرار الأوربيين بها، ومن ثمة التوسع نحو المناطق الداخلية للجزائر، ولهذا كانت هذه السهول منها سهل متيجة الذي كان أول مجال خصب لتجريب طرق الاستغلال؛ كيفيتها، وتكاليفها؛ ومدي تجاوب المستوطنين مع البيئة الجزائرية والجزائريين أيضا.

 وبناء على ذلك فتح المجال للمستوطنين والمشرعين الأوربيين، لإظهار مهاراتهم في هذا الجانب مثلما ورد في أراء المستوطن مارسيي الذي كانت له خبرة في أمريكا، ودي توكفيل أيضا الذي أبدي أفكاره عن تجربته في أمريكا، وزار الجزائر وسهل متيجة؛ وأبدي ملاحظاته حول الموضوع وحتى الحاكم العام نفسه استغل أفكاره وطبقها فيما عرف بتجربة الاستيطان العسكري وقد حاول من خلالها اكتشاف الأفضل من بينها لتطبيقها في البداية على المناطق الواقعة تحت الاحتلال والتوسع بعدها إلى المناطق الداخلية الأخرى بالجزائر.

6- **نتائج تطبيق القرارات العقارية على سكان السهل خلال حكم الجنرال بيجو.**

 لقد نتج عن تطبيق القوانين العقارية الفرنسية بالجزائر أن اتسع نطاق المصادرات، ومس الكثير من قبائل الساحل وسهل متيجة بمنطقة الوسط خاصة بعد مجيء الجنرال بيجو الذي أولي عناية خاصة لمسألة الاحتلال والاستيطان، ومن ورائها قطاع الفلاحة الذي أدرج فيه كل المهاجرين الأوربيين بدون تردد، قصد دعم فكرة الاحتلال سياسيا وعسكريا واقتصاديا؛ وحتى استراتيجيا، وذلك من خلال فتح باب الهجرة للأوربيين دون استثناء.

 وقد آمن بفكرة الاستيطان العسكري، من خلال قناعاته أن المستوطن يجب أن يكون فلاحا وعسكريا في الوقت نفسه، وهو القادر على الدفاع عن الإقليم والمستوطنين المنخرطين في إطار الاستيطان الحر والمدني مع استغلال باقي وقته في النشاط الفلاحي، في إطار المستعمرات العسكرية النموذجية الكثيرة التي تم إنشاؤها في الساحل وسهل متيحة،وفي نفس الوقت يقومون بمحاربة الجزائريين المنخرطين في صفوف المقاومة عموما ومقاومة الأمير عبد القادر خاصة والتي أضحي عناصرها يهددون الوجود الأوربي بمنطقة العاصمة خلال بداية الأربعينيات، وقد وضع برنامجه ليطبق على ثلاث مراحل أساسية وهي:

**المرحلة** **الأولى:** تمتد من 1841ـ إلى1843 يتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية، تهدئة السهل والشروع في توزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

**المرحلة الثانية:** من 1843 ـ إلى 1845، يتم فيها تهيئة الأرض لاستقبال المهاجرين الأوربيين من خلال تطبيق القرارات الخاصة بنزع الملكية بعد معاقبتهم جراء مشاركتهم في المقاومة الوطنية وقد ظهرت الكثير من الأسماء في قوائم المنتور (le Moniteur) تشير فيها السلطات الاستعمارية إلى تطبيق الحجز على ممتلكاتهم بسبب تهمة التمرد، أو بسبب مسألة الوثائق التي يتعذر على الكثير من الجزائريين إثباتها نتيجة عدم وجودها أصلا كون هذا الإجراء لم يكن معمولا به في غالب الأحيان بسبب طابع الملكية بالجزائر عموما.

**المرحلة الثالثة:** من 1846 ـ إلى 1847، خلال هذه الفترة يتم إنشاء القرى الاستيطانية الفلاحية على المدى الواسع، وبالفعل تم وضع قرار 1846 حيز التنفيذ، ومهد الأرضية للحصول على الأراضي اللازمة التي ساهمت في إيجاد حل جيد للازمة التي وقعت فيها فرنسا إثر ثورة 1848، وذلك عن طريق إنشاء العديد من المستوطنات الفلاحية بسهل متيجة، وكذا يمكن القول إن هذه القرارات جاءت لإثبات ما تملكه الأوربيون بدون حق، وفي المقابل طالبت أصحاب الحق الشرعيين إثبات حقوقهم بطريقة وحيدة وتعجيزية وهي المستندات.

 إن أهم شيء نجح فيه الجنرال بيجوهو استخدام الجيش في بناء المستوطنات، وفي استصلاح الأراضي؛ وغرس الأشجار، في انتظار وصول المستوطنين، وقد اشتدت حركة الهجرة الأوربية نحو الجزائر في عهده، فخلال سنة 1843 وحدها، وصل إلى الموانئ الجزائرية 14 ألف و137 مهاجرا بينهم أكثرمن12.006 فرنسيين، والباقي من الألمان والأيرلنديين والسويسريين، وبلغ عدد المستوطنات سنة 1844، 28 مستوطنة بالمتيجة والساحل.

 وقد ترتب عن هذه السياسة عموما تدفقا غزيرا للمستوطنين حيث وصل عدد الأوربيين في عهد الجنرال بيجو إلى 100.000 ألف مهاجر، أي بزيادة 42 في المائة مقارنة بما كان عليه سنة 1839، حيث عززوا كثيرا عدد المعمرين بالجزائر، وهنا برزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد حلول لهم عن طريق إدراجهم في الجيش، واستخدامهم في قهر الجزائريين من جهة، وتوظيفهم في إطار نزع ملكياتهم من جهة أخرى، لتعويض العنصر المحلي بهم، وطرد الجزائريين خارج الأقاليم المحتلة بعد تطبيق قوانين المصادرة ونزع الملكية.

 بل وصل الأمر بهم إلى التخلص من بعضهم عن طريق النفي إلى الجزر البعيدة، وفي عهده تم سن هذه القوانين الجائرة في حق الجزائريين، وبدا في تطبيقها أيضا كما تمت الإشارة إليه سابقا عن طريق الإبعاد إلى خارج الجزائر عموما، وإلى فرنسا في الكثير من الأحيان خلال هذه الفترة، ومنها إلى باقي البلدان الأخرى حسب إرادة السلطات الفرنسية، حسب ما تبديه الكثير من رسائل الاستعطاف التي كان يطلب أصحابها الموافقة على النفي إلى أي بلاد عربية دون الجزائر ([[30]](#footnote-30)).

**7- آثار ونتائج السياسة الاستيطانية على سكان السهل**.

 تعتبر التقارير والمعطيات التي جمعت من طرف لجان تطبيق مرسوم 21 جويلية 1846، ومن طرف لجان العقود والتقسيم في خمسينيات وستينيات القرن 19م([[31]](#footnote-31))، مادة أساسية وحقيقية عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت عليها أحوال سكان السهل بعد الاحتلال، وخاصة في أحد الجوانب المتعلقة بمسألة الملكية، إلى جانب أنها تمثل قاعدة معطيات حقيقية أيضا للتعرف على الوضع الذي آل إليه السهل بعد انتقال الملكية من أيدي الجزائريين، ووضعها في أيدي الأوربيين، إلا أنها لا تحصي كل الظواهر الأساسية والجانبية، وفي جميع المجالات التي أوجدها الاستعمار بصفة عامة، والاستيطان بالسهل بصفة خاصة، وهو المسؤول عن ظهورها وانتشارها كظاهرة جديدة في المجتمع، فمن المستحيل إحصاؤها بصفة علمية دقيقة لكن نحاول تسليط الضوء على بعض العناصر الأساسية منها دون التعمق فيها .

 ففي إحدى الظواهر البارزة نتج عن هذا الوضع الجديد، أن أصبح الجزائريون عبارة عن خماسه في أراضيهم لدى الأوروبيين، ولنأخذ على سبيل المثال ما حدث لسكان حمر العين مباشرة بعد تسليم أراضيهم للعائلات السويسرية كما أصبح عدد الجزائريين الموجودين بالسهل لا يمكن مقارنته بعدد الأوروبيين الذين منحوا الامتيازات به وتم إقرار حقوق ملكيتهم لهذه الأراضي من طرف الإدارة الاستعمارية، وتمثل هذه المعطيات أيضا قاعدة أساسية للتعرف على وضعية سكان السهل مطلع القرن العشرين حيث تم الانتقال شبه الكلي للملكية بالسهل إلى الأوروبيين من جهة

 ومن جهة أخرى لا يمكن التسليم فقط بما وجدته اللجان أثناء تحقيقاتها بالسهل، ليس من باب التشكيك في أعمالها لأن هدفها كان خدمة الاستيطان بالدرجة الأولى، وليس خدمة الجزائريين، ولهذا لا يمكن لها أن تخرج بنتائج مغلوطة، ولكن من باب أن العدد الحقيقي للسكان الجزائريين ليس ما عبرت عنه تحقيقات اللجان، من حيث اعتمادها على مبدأ الوثائق التي كان لا يملكها الكثير من السكان بسبب الطابع العام للملكية آنذاك، ولهذا اعتبر هؤلاء خارج تطبيق القانون، أي تم إخراجهم من مسالة الحقوق والمطالبة بها في السهل.

 كما أن الملاحظات والأرقام المسجلة على عدد السكان بكل حوش، لا تعبر عن العدد الحقيقي للسكان أيضا، فلا يعقل أن يكون حوش مساحته أزيد من 100هكتار توجد به أقل من 10 عائلات حتى ولو كانوا من الخماسين الذين يشتغلون عند صاحب الأرض، يفترض أن يكون العدد أكثر، بناء على مساحة الأرض وإمكانيات الاستغلال آنذاك، وهذا ما يشير إشارة واضحة إلى نقص كبير في تعداد السكان بالأحواش، مما يدل على أن أصحاب الأرض حتى وان كانوا من الخماسين أيضا خرجوا من أراضيهم أو اخرجوا منها نتيجة الحملات العسكرية؛ إلى جانب ما عرف السهل خلال الخمسة عشر سنة الأولى من الاحتلال؛ من انتشار المقاومة به، وردود الفعل الفرنسية التي تميزت بالعنف الكبير الذي مورس ضد سكان السهل من تقتيل وتشريد، ومن مصادرة أراضيهم.

 دون نسيان أيضا أن سكان السهل الذين عرفوا في نهاية العهد العثماني بتحولهم عن النشاط الزراعي؛ إلى الاشتغال بتربية الحيوانات كبديل عن الزراعة، لكي يسهل عليهم الانتقال إلى مناطق ابعد عند حملات جمع الضرائب من طرف السلطة، إذن ليس غريبا أن ينتقل سكان السهل إلى المناطق الداخلية أمام التوسع الاستعماري الاستيطاني، وغزوات الجيش الفرنسي التي كانت تستهدف التوسع على حساب الأراضي والاستيطان بها، وسلب ممتلكات السكان التي كانت قائمة أساسا على تربية الحيوانات، من أجل تزويد قوات الاحتلال بها في العاصمة، والترقب لما تسفر عنه نتائج المقاومة والاحتلال في البداية، قصد العودة مجددا([[32]](#footnote-32))، ولكن ما إن انتهت أو خفت نوعا ما حركة المقاومة بالسهل، حتى أعلن عن إجراءات تصب في اتجاه الحجز العام للأراضي، التي حسب أصحابها ضمن المقاومة، سواء بالمشاركة أو بدونها وصبت أراضيهم ضمن ممتلكات الدولة التي تم تحويلها لمصلحة المعمرين مباشرة.

 وقد كان لهذا التغير المفاجئ أثر كبير على جميع مناحي الحياة بالنسبة لسكان سهل المتيجة، ولم تمر هذه التغيرات الجذرية على سكانه من دون مقاومة، في شقيها المسلحة التي انطلقت ضد التوسع الاستعماري منذ بداية الاحتلال، في إطار ما سمي بمقاومة المتيجة خاصة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، في شقها السياسي السلمي المنظم الذي انطلق أيضا منذ بداية الاحتلال وقد استمر هذا النوع لدى سكان المتيجة على شكل احتجاجات فرديا وجماعيا أحيانا للمطالبة باسترجاع الملكيات من الأراضي، التي تم اغتصابها من أصحابها، وذلك على شكل عرائض ومراسلات لدى السلطات الاستعمارية قصد استرجاعها أو التعويض عنها، أو التحقيق في التقسيم غير العادل، هذا إلى جانب الهجرة كرد فعل اختياري وأحيانا إجباري لأصحاب الأراضي، إلى خارج الجزائر أو نفيهم منها حيث اختار الكثير منهم فيما بعد الإقامة ببلدان إسلامية، إلى جانب الهجرة الداخلية فيما يخص الفلاحين الصغار من أصحاب الأراضي خارج السهل([[33]](#footnote-33)).

 ففي الجوانب السياسية عرفت الجزائر منذ سقوطها في يد الاحتلال انتقالا جذريا في السلطة من يد الأتراك وممثليهم إلى يد الفرنسيين الذين عينوا ممثليهم عن الجزائريين بالسهل ضمن إدارة المكتب العربي منذ بداية الاحتلال، وقد أحدثت النظم الإدارية الاستعمارية انتقالا جذريا في الجانب السياسي والاقتصادي، الذي أعطيت فيه الأهمية للعنصر الأوربي فقط دون العناصر المحلية حيث سخرت كل القوانين والتنظيمات التي أحدثتها السلطات الاستعمارية لخدمة المعمرين.

 فمنذ بداية الاحتلال استهدفت هذه التنظيمات أراضي السهل، ووضعتها في يد الأوربيين الذين حلوا محل الجزائريين، بناء على جملة القوانين العقارية التي مهدت لانتقال الملكية، وقد أثر احتلال الأوربيين لهذه الأراضي على النظام الاقتصادي والتجاري، الذي كان قائما على الرعي والهجرة الموسمية، التي كان يقوم بها سكان التل من أجل الرعي في سهل متيجة، وفي هذا الوقت يتم أيضا التبادل التجاري بين سكان الشمال والبدو الرحل ([[34]](#footnote-34)).

 وقد مهد انتقال الأراضي إلى يد الأوربيين، لظهور الاحتكار الاقتصادي الزراعي بالسهل الذي تركز في يد الكولون، والموجه خصيصا لخدمة السوق الفرنسية، ومهد أيضا لظهور المؤسسات الكولونيا لية الأولى بالجزائر، حيث اهتم الكولون، في الدرجة الأولى بالزراعات التجارية التي تخدم السوق الفرنسية؛ دون إعارة أي اهتمام لحاجيات الجزائريين منها، مما تسبب في وقوع أزمات خطيرة، أدت إلى فقدان أعداد معتبرة من الجزائريين بسبب المجاعة، وأمام الاستيلاء على الأراضي وتطبيق السناتس كونسلت، تراجعت مكانة الأسر الكبرى بالريف التي كانت لها مكانة في المجتمع الجزائري أمام تقدم إدارة الاحتلال التي سعت إلى القضاء نهائيا عن مكانة الأسر المعروفة، أما باستمالتها أو عن طريق إبعادها عن السهل، للقضاء على جاذبيتها و مكانتها، ولهذا فبحلول سنة 1870 كان النظام الاستعماري قد انتهى نهائيا من حل التجمعات السكانية المحافظة على النظام القبلي من السهل وأذابها وسط الإدارة الاستعمارية.

**خاتمة.**

 وكخلاصة يمكن القول إن القرارات والمراسيم الفرنسية الصادرة بخصوص الجزائر منذ الاحتلال كان الهدف الأول والأخير نزع ملكية الأراضي من الجزائريين وتعويضهم بالأوروبيين، وقد تم تطبيقها بسهل متيجة كونه أقرب نقطة للجزائر العاصمة على سبيل التجربة من اجل اختيار نهج الاحتلال المناسب للجزائر، وبغض النظر عن أهمية القرارات الصادرة منذ بداية الاحتلال الا ان مرسومي 1844 و1846 كان لهاما اثرا كبيرا على الجزائريين في مسالة نزع الملكية وتقنينها.

 فمرسوم 1844 مهد لمرسوم 1846،وهذا الأخير أعطى الشرعية لعملية سلب الأراضي من أصحابها بصفة رسمية، فالأول ثبت الملكية لأصحابها بصفة قانونية على الطريقة الاستعمارية الفرنسية؛ والثاني حقق في عقود الملكية بصفة نهائية للوقوف على الأراضي الشاغرة حسب ما كانوا يعتقدون لتحويلها بصفة نهائية لصالح الاستيطان، هذا في الظاهر، ولكن في الواقع أن اللجان المكلفة بتطبيق القوانين تحاول أولا وقبل كل شيء تحديد الأراضي الضرورية للاستعمار، وفي الحقيقة تقر الاعتماد للأوربيين مما اكتسبوه سابقا من الأراضي، وتطالب الفلاحين الجزائريين بالمستندات.

وكان لسياسة الجنرال بيجو وزنا هاما في تحديد مصير الجزائر أثناء حكمه؛ كما كان لها آثار على مستقبلها كمستعمرة فرنسية، ويترجم هذا من خلال ذلك الكم الهائل من المراسلات الوزارية، والنقاشات البرلمانية الحادة التي جرت حول موضوع احتلال الجزائر، والمناهج المطبقة فيها، مما دفع بالبرلمان إلى إرسال دي توكفيل لإجراء تحقيق حول الجزائر، وفي النهاية أعد جملة من الملاحظات، وتحقيقين سنة 1847، وتمثل هذه التحقيقات أهم وثيقتين موجودتين عن الجزائر خلال فترة حكم الجنرال بيجو بالجزائر،تناولتا بدقة الوضع الاستعماري بالسهل ونتائجه والعلاقات مع السكان المحليين.

**قائمة المراجع والمصادر**.

**-الوثائق الارشيفية.**

**-** - أرشيف الدومان مصلحة سيدي أمحمد، الجزائر العاصمة، سنوات 1842 ـ 1843 ـ 1844 ـ 1845 ـ1846 ـ 1847. تحت عنوان - (Répertoire du secrétaire de L’administration des Domaines) -.

**- Recueil des actes du gouvernement de L’Algérie**,1830 \_1854 ، imprimerie du

 Gouvernement,Ordonnance 1856.

8M9. ، 8M8 ـ FR, C AOM, GGA-

\_ FR, C AOM, GGA, 2 X 103-27, 8M8, N69 ,9 juillet 1840, **lettre d’Ibrahim ben Mostafa** **bacha à M le Ministre.**

- FR, C AO M, GGA, Carton, 8 m1, **situation du 31/12/1846, demandes de main levés ...exécution de l’ordonnance royale du, 31/11/1845**

- FR, C AO M, GGA, Carton, 4 m5, **Cantonnement du arabes Béni Kélil, haouch ben Salah.**

\_ FR, C AOM, GGA, 1H1\_1H2\_ 1H3\_1H5\_1H6 \_1H7.

**-** FR, C AOM, GGA**,** série M, colonisation.

**\_** FR, CAOM, GGA, 1M18, **haounches Sidi Salem, Ali ben Mokdad.**

**-المصادر باللغة العربية.**

* خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تحقيق وتقديم محمد العربي الزبيري المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر ،2006.

**- المراجع باللغة العربية.**

 - بن اشنهو عبد اللطيف، **تكوين التخلف في الجزائر**، ش، و، ن، ت، الجزائر ،1979.

- عدي الهواري، الاستعمار **الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 ـ 1960،** ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة لبنان، الطبعة الاولي 1983.

- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزء الأول، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين الجزائر ،2008.

 -شارل ،روبير أجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919** ،تر محمد حاج مسعود، احمد بكلي،ج 1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007.

**- المقالات باللغة العربية.**

- ملاخسو الطاهر،**" نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830**\_**1962»،** في: أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

- عاشور موسي، " **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف** "، في: أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر, 2007.

– عدة بن داهة «**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873**"،"، في: أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر, 2007.

- فارح رشيد،" **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية للمجتمع أثناء الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** "، في: أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

**-المراجع باللغة الفرنسية.**

-julien Charles André, histoire **de l’Algérie contemporaine** **1827\_ 1871**, édit casbah, Alger ,2007.

- Karchi,Djamel ، **colonisation et politique D’assimilation en Algérie1830\_1962,** Casbah, Algérie, 2005.

-Isnard, **la réorganisation de la propriété rurale de la Mitidja 1846 \_1867**, imprimerie a joyaux, Paris, (s, d).

1. ( )\_ عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزء الأول، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين الجزائر ،2008، ص ص 302-303. [↑](#footnote-ref-1)
2. () - الطاهر (ملاخسو) ،**" نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830**\_**1962"** ، في : أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص2. [↑](#footnote-ref-2)
3. () - حمدان بن عثمان (خوجة) ، المرآة ،تحقيق وتقديم محمد العربي الزبيري،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر ،2006،ص ص 237-250. [↑](#footnote-ref-3)
4. () - شارل (روبير أجيرون) ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919** ،تر محمد حاج مسعود، احمد بكلي،ج 1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص131. [↑](#footnote-ref-4)
5. () - موسي (عاشور) ، " **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف** "، في : أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر, 2007، ص76-71. [↑](#footnote-ref-5)
6. () – عد بن داهة ،"**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873**"،"، في : أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر, 2007نص ص130- 131.

 ينظر أيضا: الرسائل المبعوثة إلى الإدارة الفرنسية من طرف بقايا الجالية التركية بالجزائر وتركيا قصد استرداد ممتلكاتهم التي انتزعت منهم في بداية الاحتلال في العلبتين:

8M9 ، 8M8 ـ

 كنموذج ينظر: الطلب الذي تقدم به إبراهيم بن مصطفي باشا حول استرجاع الملكيات التي انتزعت منه في بداية الاحتلال من طرف السلطات الاستعمارية في:

 \_ FR, C AOM, GGA, 2 X 103-27, 8M8, N69 ,9 juillet 1840, **lettre d’Ibrahim ben Mostafa** **bacha à M le Ministre**  [↑](#footnote-ref-6)
7. () - رشيد (فارح) ،" **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية للمجتمع أثناء الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** "، في : أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد بمعسكر يومي 20\_21 نوفمبر2005،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007 ،صص96\_98. [↑](#footnote-ref-7)
8. () - " **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873**"، نفس المقال السابق، ص132. [↑](#footnote-ref-8)
9. () - **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر** 1، نفس المرجع السابق ،ص 42.

 [↑](#footnote-ref-9)
10. ()- **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871ـ 1919،** مرجع سابق، ص134. [↑](#footnote-ref-10)
11. () - أرشيف الدومان،مصلحة سيدي أمحمد، الجزائر العاصمة، تحت عنوان سنوات 1842 ـ 1843 ـ 1844 ـ 1845 ـ1846 ـ 1847.

(Répertoire du secrétaire de L’administration des Domaines) [↑](#footnote-ref-11)
12. () - Charles André (julien), histoire **de l’Algérie contemporaine** **1827\_ 1871**, édit casbah, Alger ,2007, p 416. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()– عدي الهواري ،الاستعمار **الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 ـ 1960،** ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة لبنان، الطبعة الاولي 1983، ص61. [↑](#footnote-ref-13)
14. ()- الجزائر **بين فرنسا و المستوطنين 1830 ـ1930**، مرجع سابق، ص16. [↑](#footnote-ref-14)
15. ()- الاستيطان **والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مرجع سابق ، ص 317. [↑](#footnote-ref-15)
16. ()- روبير أجيرون (شارل) ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،تر، عيسي عصفور، د ،م ،ج ، الجزائر،1982، ص 43. [↑](#footnote-ref-16)
17. ()- إيف (لاكوست) وآخرون ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، تر رابح إسطمبولي وآخرون ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية ، الجزائر ،1984،334. [↑](#footnote-ref-17)
18. () - FR, C AO M, GGA, 1H7, lettre N5556, sur l’application de l’art 32 de 31 ,10 ,1845. [↑](#footnote-ref-18)
19. () - M de peyerimhoff, **enquête sur les résultats de la colonisation officielle de** **1871\_1895**, t1 imprimerie torrent, Alger, 1906, p 22. [↑](#footnote-ref-19)
20. ()- **Recueil des actes du gouvernement de L’Algérie** ,1830 \_1854 imprimeries du gouvernement ,1856**,** Ordonnance du 31/ 11 /1845. [↑](#footnote-ref-20)
21. ()- FR, C AO M, GGA, Carton, 8 m1, **situation du 31/12/1846, demandes de main levée ...exécution de l’ordonnance royale du, 31/11/1845** [↑](#footnote-ref-21)
22. () - عبد الطيف (بن أشنهو) ، **تكوين التخلف في الجزائر** ، ش،و ،ن،ت ، الجزائر ،1979، ص51 ـ 52. [↑](#footnote-ref-22)
23. ()- FR, C AO M, GGA, Carton, 4 m5, **Cantonnement du arabes Béni Kélil, haouch ben Salah.** [↑](#footnote-ref-23)
24. () - عبد اللطيف (بن أشنهو) ،المرجع السابق ، ص53. [↑](#footnote-ref-24)
25. () - Djamel (Karchi), **colonisation et politique D’assimilation en Algérie1830\_1962,** Casbah, Algérie, 2005، p103 [↑](#footnote-ref-25)
26. () - **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، مرجع سابق، ص 318. [↑](#footnote-ref-26)
27. () **- الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 ـ 1960،** مرجع سابق، ص61. [↑](#footnote-ref-27)
28. ()- **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 319. [↑](#footnote-ref-28)
29. () - جيلالي (صاري) ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 ـ 1962**، منشورات ،م،و،ح،و،ث،ن،2010 ،ص 18.

 ـ عن إجراءات تغريم السكان الذين يقدمون مساعدة للثوار يذكر الجنرال بيجو في مراسلاته لوزير الحربية ما يلي:"...هل يمكن أن نجري في كل مكان؟، هل تتجنب كل ضربات المنخس ؟، أيمكن أن نضع مئة ألف شخص لمتابعة عبد القادر ؟،طبعا لا، ولكننا نستطيع متابعة الوصول إلى السكان الذين يقدمون له الفرسان والموارد ...حرب من هذا النوع لا يمكن أن تنتهي إلا بحركة لا متناهية لكل معمرينا، ولنقل ذلك إذ لابد للأمة أن تعرف أن ندمر العرب ...». ينظر نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-29)
30. ()- ينظر الكثير من الرسائل في هذا المضمون، والموجودة في الكثير من العلب الخاصة بقضايا الأهالي.

\_ FR, C AOM, GGA, 1H1\_1H2\_ 1H3\_1H5\_1H6 \_1H7. [↑](#footnote-ref-30)
31. ، في أرشيف اكس ان بروفنس في 87 علبة أرشيفية. (1M) التي تم رصدها ضمن السلاسل ()

 **ـ Archives du département d’Alger, série M، colonisation.**  [↑](#footnote-ref-31)
32. - () ينظر محتوي رسالة الأغا محي الدين إلى السلطات الفرنسية حول مسألة تصرفات الدوق دي روفيقو سنة 1832، وانطباعه على طباع سكان السهل، التي أكد فيها نزوعهم إلى التنقل ، ينظر الرسالة في ملف عائلة محي الدين :

 ـ FR, CAOM، GGA , 1H1. [↑](#footnote-ref-32)
33. ()- ينظر على سبيل المثال حالة عائلة ابن مقدد التي لها أملاك بوطن الخشنة، وفي بداية الاحتلال استقرت في سور الغزلان أين لها أراض أيضا ولما انطلقت عمليات تحديد الأراضي بالمتيجة ظهرت تطالب بحقوقها في حوش سيدي سالم ، ينظر :

 **\_** FR, CAOM, GGA, 1M18, **haounches Sidi Salem, Ali ben Mokdad**. [↑](#footnote-ref-33)
34. ()-Isnard, **la réorganisation de la propriété rurale de la Mitidja 1846 \_1867**, imprimerie a joyaux, Paris, (s, d) ، p112  [↑](#footnote-ref-34)